



محضر اجتماع الهيئة العامة

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٧ وأستناداً لقانون أحكام الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل .. فقد أجمعت الهيئة العامة للشركة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين المصادف ٣٠/١٠/٢٠١٧ في مقر الشركة الكائن في بغداد/ كراة داخل، قرب ساحة كهramana م ٩٠١ زقاق ٣ مبنى ٣ وقد ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد فرحان صدام رحمة الموسوي، وتم تعيين السيد (أثير يحيى هادي) كاتباً للجلسة والسيد (قحطان محمد مرزة) مراقباً للجلسة .. وبالنظر لحضور من يحمل أصالة وإنابة ووكالة ما مجموعه (١٩٢,٧٩٩,٩٩٨,٤٢) سهم والذي يمثل ما نسبته (٩٥,٥%) من أصل أسهم الشركة البالغة (٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وأربعون مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد والذي يمثل رأس مال الشركة.

وقد تم إعلان النصاب القانوني وتم انتخاب السيد رضا حمزة عبد الرضا، لرئاسة الاجتماع وناقش المجتمعون فقرات جدول الأعمال وكما يلي:

١. لقد تم مناقشة تغيير نشاط الشركة من شركة الطيف للتحويل المالي (ش.م.خ) الى شركة مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل (ش.م.خ) وقد تمت المصادقة على ذلك بالاجماع.
٢. تم مناقشة تغيير المادة الأولى من عقد التأسيس لشركة الطيف للتحويل المالي (ش.م.خ) الى شركة مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل (ش.م.خ) وقد تمت المصادقة على ذلك بالاجماع وتقرأ المادة كالآتي: (شركة مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل/ ش.م.خ)
٣. تم مناقشة تعديل المادة الثانية والثالثة والخامسة من عقد التأسيس وفق نشاط الشركة الجديد، شركة مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار و التمويل (ش.م.خ) وقد تمت المصادقة على ذلك بالاجماع وتقرأ المادة الثانية كالآتي:
أ. مركز الشركة (مصرف): الفرع الرئيسي في بغداد - الكراة داخل - قرب ساحة كهramana - م ٩٠١ ز ٣ مبنى ٣.
ب. له الحق في فتح الفروع داخل العراق وخارجه وبموجب خطة سنوية للشركة بعد أستحصال موافقة البنك المركزي العراقي كذلك له الحق في نقل الفرع الرئيسي أو اي فرع من فروع أو دمج أي فرع بعد أستحصال موافقة البنك المركزي العراقي.

وتقرأ المادة الثالثة كالآتي: غرض الشركة (مصرف) وطبيعة عملها ونشاطاتها :

يهدف المصرف الى تقديم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للأسهام بتنمية الاقتصاد الوطني قدر أمكانيته المتاحة وهو لهذا الغرض يمارس لحسابه أو لحساب غيره في داخل العراق وخارجه جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة والمستحدثة وجميع الاعمال المصرفية والاستثمارية المختلفة الإسلامية وبما لايتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية الإسلامية الشرعية والمحاسبية وقانوني البنك المركزي والمصارف الإسلامية الناقدون والتعليمات الصادرة بموجبها، وله في سبيل ذلك ممارسة النشاطات لتالية:-



١. استلام ودائع نقدية (في شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو ودائع مقيدة أو غير مقيدة أو في أنواع أخرى من الودائع) أو أي أموال أخرى مستحقة السداد بدون فائدة ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية الإسلامية والشريعة وقانون المصارف الإسلامية النافذ والتعليمات الصادرة بموجبه.
٢. أن يلتزم بتشغيل وتوظيف واستثمار مبالغ الودائع المودعة لديه بموجب عقد وكالة مقابل أجر محدد فقط أو أخذ أجر محدد زائداً حصة من الربح المتحقق عن عملية الاستثمار في حالة زيادته عن حد معين يذكر في العقد مسبقاً وأن يتم التصرف بأموال المودعين حسبما متفق عليه عند الإيداع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية الدولية.
٣. تأسيس محافظ استثمارية وصناديق استثمارية وأصدار صكوك مقارضة مشتركة أو صكوك مقارضة مخصصة وفقاً لما يحدده البنك المركزي العراقي.
٤. إنشاء صناديق التأمين التبادلي لصالح المصرف أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.
٥. قبول الاوراق التجارية والمالية لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها لأصحابها ودفع تحصيل الصكوك وأوامر وأذونات الصرف مالم تكن متضمنة فوائد أو تخالف أحكام.
٦. تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية وأوامر الدفع وأدوات الدفع (بما في ذلك الصكوك وبطاقات الائتمان) والخصم والمدفوعات الأخرى والشبكات السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفاً وكذلك تقديم خدمات كمدبر حافظ للأوراق أو كمستشار مالي أو كوكيل استشاري مالي مع مراعاة قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف الإسلامية ونظام الدفع الإلكتروني النافذ والتعليمات الصادرة بموجبها وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية الشرعية والمحاسبية.
٧. حفظ وإدارة الأشياء الثمينة بما فيها الاوراق المالية وتقديم خدمات حفظ الامانات وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية الدولية وقانون المصارف الإسلامية النافذ والتعليمات الصادرة بموجبه.
٨. ان يقوم بالبحوث والدراسات المتعلقة بأشياء المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا النشاط، كما يقوم بالدراسات الخاصة لحساب زبائنه وتقديم المعلومات والاستشارات لهم.
٩. أن يشارك المصرف في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والمصارف الإسلامية في كافة أرجاء المعمورة.
١٠. تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها وأستجارها بما في ذلك أستصلاح الاراضي المملوكة والمستأجرة وأعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والاسكان بعد الحصول على موافقة من البنك المركزي ونقل ملكية العقارات حال الانتهاء من الغرض الذي أنشأت من أجله.
١١. تأسيس الشركات أو المساهمة فيها في مختلف المجالات المكملة لأوجه نشاطها والمساهمة في الشركات القائمة ذات النشاط غير المحرم شرعاً بموافقة البنك المركزي العراقي وبما لا تزيد على النسبة التي يحددها البنك من رأس مال المصرف واحتياطياته.



١٢. المساهمة في رؤوس أموال المصارف الاسلامية المجازة داخل العراق وخارجه بعد أستحصال موافقة البنك المركزي العراقي.
١٣. لاجوز التعامل في الفائدة المصرفية أخذاً وعطاءً.
١٤. لاجوز الاستثمار أو تمويل اي سلعة او مشروع لاتبينه الشريعة الاسلامية.
١٥. لاجوز تمويل عمليات السمسرة بالمشاريع العقارية.
١٦. لاجوز تعدي قيمة الممتلكات الثابتة المعدة لأستعمال نسبة (٣٠%) من صافي أمواله الخاصة الأساسية ولاتتجاوز نسبة أستثماراته في الممتلكات الثابتة بما فيها النسبة المذكورة اعلاه (٥٠%) من قيمة محفظته الأستثمارية.
١٧. على المصرف تعيين هيئة شرعية من قبل الهيئة العامة للمصرف لا يقل عن (٥) أعضاء من بينهم (٣) من ذوي الخبرة في الفقه الاسلامي وأصوله و(٢) منهم في الاقل من ذوي الخبرة والاختصاص في الاعمال المصرفية والقانونية والمالية ولايجوز حل الهيئة الشرعية أو اعفاء اي عضو فيها إلا بقرار مسبب من مجلس إدارة المصرف بأغلبيته ثلثي الاعضاء وموافقة الهيئة العامة للمصرف.

وتقرأ المادة الخامسة كالاتي: مجلس الإدارة :

- أ. أعضاء مجلس إدارة المصرف : تنتخبهم الهيئة العامة لشركة مصرف الطيف الاسلامي وعددهم خمسة أصليين وخمسة احتياطي وأن يتم أختيارهم بالانتخاب.
- ب. مراعاة توفر الشروط القانونية في عضوية مجلس الادارة المذكورة في قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ واسس وضوابط وتعليمات البنوك الاسلامية.
٤. تم مناقشة زيادة رأس مال الشركة من (٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وأربعون مليار سهم الى (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليار سهم، قيمة السهم الواحد دينار عراقي واحد، أي بطرح زيادة مقدارها (٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وخمسون مليار سهم للاكتتاب في أحد المصارف العراقية المجازة وفق المادة (٥٥/أولا) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وتعديل المادة الرابعة من عقد التأسيس، لتقرأ كما يلي: ((يكون رأس المال شركة مصرف الطيف الاسلامي للأستثمار والتمويل (ش.م.خ) ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مائة مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد)) وقد تمت المصادقة على ذلك بالأجماع.

ولما لم يبق ما يقال، ختم المحضر ورفعت الجلسة .

رئيس الجلسة
رضا حمزة عبد الرضا

مراقب الجلسة
قحطان محمد مرزة

كاتب الجلسة
أثير يحيى هادي